

كلمة السيد شكيب بن موسى، وزير الداخلية المغربي

دورة الجمعية العامة الـ 76 ، مراكش، المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

السيد رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية - أنتربول،
السيد الأمين العام للمنظمة،
السادة أعضاء اللجنة التنفيذية،
السادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة،

يسعدني أن أفتتح أشغال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية - أنتربول.

إن انعقاد هذه الدورة، سيتيح لنا إمكانية دراسة تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة، باعتبارها ظاهرة كونية، تتسلح بالوسائل والتقنيات الحديثة، وتستوجب منا عملا استباقيا، لنكون في مستوى أرقى من تطور هذه الظاهرة، بما يمكننا من التصدي لها والحد من خطورتها.

وبالنظر إلى عالمية هذه الظاهرة، فإن الأمر يفرض علينا أن نجعل من التعاون الدولي خيارا استراتيجيا، للحفاظ على السلم والأمن وحماية الأفراد والجماعات والممتلكات، وهو خيار يعطي للمعلومة مكانة مرموقة في محاربة الجريمة المنظمة.

وبحكم تواجد شبكات الجريمة المنظمة في مختلف دول المعمورة، فإننا نرى أن منظمة أنتربول، باعتبار بعدها الدولي، تشكل الفضاء الأمثل لهذا التعاون ولتبادل المعلومات، خاصة أن هذه الشبكات والمناطق التي تستهدفها، تعرف توسعا كبيرا يحتم علينا تبادل المعلومات بالسرعة اللازمة، وذلك في إطار شراكة دولية فاعلة في هذا المجال.

إن انخراط المغرب في القيم الإنسانية العالمية للحرية والسلم، واندماجه في الاقتصاد العالمي، ووعيا منه بمسؤولياته في المساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار، سواء على الصعيد الجهوي أو الدولي، فإنه منثبث بانخراطه التام في هذه المنظومة، وحريص على أداء دوره في دعمها وتفعيل آلياتها، ويعمل على تطبيق التزاماته الدولية بكثير من الحزم والصرامة، من خلال استراتيجيات عملية لمحاربة الجريمة المنظمة.

حضرات السيدات والسادة،

يجب أن ينكبّ عملنا على محاربة الجريمة المنظمة في جميع مظاهرها وأشكالها، ومن بين هذه الجرائم على سبيل المثال لا الحصر، الاتجار في البشر وشبكات تهريب المهاجرين، وكذا الاتجار في المخدرات والإرهاب.

فبخصوص الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين، يمكن القول إن الشبكات الإجرامية تستغل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتغريب بضحاياها وتسهيل تدفق الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال.

وبحكم موقعه الاستراتيجي كصلة وصل بين إفريقيا وأوروبا، ووعيا منه بالمسؤولية الملقاة على عاتقه اتجاه هذين الشريكين، فقد قام المغرب باتخاذ مجموعة من التدابير لمواجهة هذه الشبكات الإجرامية.

وتتمثل أهم هذه التدابير، في وضع قانون جديد، يتعلّق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة، والعمل على تقوية الإمكانيات البشرية والمادية لمنع استعمال الحدود كمرر لشبكات تهريب البشر، والقضاء على تنامي تجمعاتهم.

وعلى المستوي الدولي، قام المغرب بتوقيع عدة اتفاقيات للتعاون التقني، سواء مع دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر وجهة أساسية للهجرة السرية عبر المغرب، أو مع المنظمة العالمية للهجرة.

وقد ساهمت هذه التدابير في تحقيق نتائج إيجابية، عملت على تفكيك العديد من الشبكات المتخصصة في تهريب البشر، مما مكّن من التقليل بشكل ملحوظ من تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

ويراعي المغرب في معالجته للظاهرة، بعدها الإنساني، بتقديم الإسعافات الأولية لضحايا الهجرة السرية، ومساعدتهم على العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية، في احترام تام للقانون الإنساني، وطبقا للمقتضيات القانونية الوطنية الجاري بها العمل، والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب.

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن مدينة الرباط، احتضنت في شهر تموز/يوليو 2006، المؤتمر الوزاري الأورو - إفريقي، تحت شعار "الهجرة والتنمية"، الذي يعد نقلة نوعية وتوجها جديدا على درب احتواء هذه الظاهرة.

وقد خلص هذا المؤتمر إلى ضرورة ربط الجانب الأمني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة الدول المصدرة للهجرة، ودعا إلى مساهمة أوروبا في توفير مشاريع تنموية لفائدة هذه الدول، ونقل التكنولوجيا إليها مما يتيح للمرشحين للهجرة الاستقرار ببلدهم الأصلي، وتقويت الفرص على شبكات الهجرة السرية التي تتعامل مع تنظيمات الجريمة المنظمة ومهربي المخدرات والأسلحة.

حضرات السيدات والسادة،

بنفس العزيمة، عبأ المغرب كافة إمكانياته لمواجهة آفة المخدرات التي تشكّل بدورها عائقا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فقد عمل المغرب على تطبيق استراتيجية تهدف إلى تقليص مساحة الأراضي المزروعة بمادة القنب الهندي في أقاليم الشمال، والتي أعطت نتائج إيجابية أشادت بها المنظمات الدولية المتخصصة، وخصوصا مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، الذي أكد في تقريره السنوي لسنة 2006، على أن المساحات المزروعة قد انخفضت من 134 000 إلى 76 000 هكتار، أي بنسبة انخفاض بلغت 46%.

وقد تمّ خلال هذه الاستراتيجية أيضا، تطوير زراعات بديلة رغم ضآلة الإمكانيات والانعكاسات الاجتماعية، ووضع برامج ومشاريع سوسيو اقتصادية من أجل توفير فرص الشغل بمنطقة الشمال.

وموازة مع ذلك، قامت الدولة بعمليات تطهير واسعة النطاق همت تفكيك شبكات ترويح واعتقال أفرادها المتورطين وتقديمهم للعدالة.

ولتحسين هذه التدابير، عمل المغرب على تجهيز الموانئ والمطارات ونقط العبور البرية بالوسائل اللوجيستكية الضرورية المطابقة للمعايير والحاجيات الدولية، وتطوير مجالات التعاون مع الأجهزة الدولية المختصة في محاربة المخدرات.

وإذا كان التركيز في السابق يقتصر على المخدرات التقليدية، فإن شبكات الاتجار في المخدرات القوية، كمخدر الكوكايين والأقراص المخدّرة، بدأت تستعمل منطقة الساحل والصحراء ودول غرب إفريقيا، كممر جديد لتهرب هذه المخدرات، صوب أهم أسواق الاستهلاك بأوروبا وأمريكا. لذا، فإننا ندعو إلى تكثيف التعاون الدولي، من أجل محاربة هذه الشبكات لكي لا تستقر بهذه المنطقة، ووضع استراتيجية تعاون جهوية لمواجهة، وذلك بالتنسيق بين الأجهزة والشعّب المتخصصة، وبتبادل المعلومات وتقوية قنوات الاتصال المباشرة، والعمل على مراقبة ورصد حركات المخدرات عبر الحدود البرية والمطارات والموانئ.

إن الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب في محاربة المخدرات بدأت تعطي أكلها، لذي يتعيّن على شركائنا في أوروبا بذل المزيد من الجهودات للعمل على تقليص الطلب على هذه المادة من خلال سياسة زجرية ووقائية للتعاطي لكل أنواع المخدرات.

حضرات السيدات والسادة،

مما لا شك فيه، أن الجريمة المنظّمة تشكّل مصدرا للربح السريع، ويتم توظيف هذه الأرباح الطائلة في مجالات أخرى، أهمها تمويل الإرهاب الذي أصبح يهدّد أمن واستقرار الأمم والشعوب، وخطورته تزداد حدة في المناطق الشاسعة والمترامية الأطراف، كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة الساحل والصحراء التي لا تتوفر فيها بعض الدول على الإمكانيات اللازمة لضبطها، الأمر الذي أتاح للتنظيمات الإجرامية فرصة سانحة لجعلها قاعدة خلفية لعملياتها.

وأمام هذه الوضعية الصعبة التي تجتازها هذه الدول، يتعين علينا جميعا، في إطار التعاون الدولي والتضامن، العمل على تقوية قدراتها لتمكينها من مواجهة ظاهرة الإرهاب.

وعلى المستوى الداخلي، ووعيا منه بضرورة تتبّع أنشطة التنظيمات الإرهابية، سواء من حيث التنظيم أو الأهداف أو التمويل، وضع المغرب قانون محاربة غسل الأموال، يجرم حيازة وتبادل واستعمال ونقل الأموال بغرض التمويه عن مصادرها وتوظيفها في أعمال غير مشروعة ومشبوهة.

إن المغرب يقدر مسؤولياته في استتباب الأمن بأوربا بما يقوم به من جهود جبارة من خلال استراتيجياته لمحاربة الجريمة المنظمة، ويتحمل مسؤولياته المعنوية اتجاه إفريقيا باعتباره ينتمي إلى هذه القارة وباعتباره أيضا معنيا باستقرار المنطقة ومنشغلا بالوضعية المقلقة بمنطقة الساحل والصحراء.

وبحكم ما راكمه من تجارب في محاربة الجريمة المنظمة، فإنه يبقى متفتحا بروح إيجابية على كل المبادرات البناءة الرامية إلى تطوير واستقرار المنطقة في احترام تام لخصوصيات دولها وسيادتها ووحدتها الترابية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أصبح من الأهمية بمكان العمل على مواكبة تطور أساليب الجريمة المنظمة المتسارع مع تطور التقدم العلمي والتكنولوجي، ونهج مقاربات جديدة على صعيد البحث والتحري والتحقق من هويات مرتكبي هذه الجرائم وتعقبهم ومطاردتهم، والاهتمام بالتدريب والتكوين لأطر الأجهزة الأمنية، واستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة، حتى تتوفر هذه الأجهزة على خبرات بشرية وكفاءات متميزة في كافة التخصصات العلمية، ومؤهلة لرصد الجرائم واختراق شبكات التنظيمات الإجرامية.

وفي هذا الصدد، لا بد أن أشير إلى أن المملكة المغربية، أعدت مخططا خماسيا، سيتم تنفيذه خلال الفترة ما بين 2008 و2012، من بين أهدافه تدعيم الإمكانيات المادية والبشرية للمصالح الأمنية لمواجهة التحولات الجوهرية التي يعرفها مجال عملها، وذلك من أجل تطوير مناهج الشرطة العلمية والتقنية لمسايرة التطور العلمي، ولمواكبة تطور أساليب وتقنيات الشبكات الإجرامية والمنظمات الإرهابية.

كما قام المغرب بتشكيل وحدة خاصة مهمتها رصد عمليات الاختراق اللامشروع للمواقع الالكترونية والشبكات المعلوماتية، مما مكن من كشف وزجر العديد من الجرائم والمخالفات في هذا الميدان الحيوي والمعقد.

وموازاة مع ذلك، وضع المغرب بتعاون مع شركائه برامج التكوين لفائدة بعض العاملين بمختلف أسلاك الإدارة الأمنية وبعض القضاة في مجال مكافحة القرصنة المعلوماتية.

كما صادق البرلمان المغربي على قانون يتعلق بإحداث بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، من بين أهدافه تأمين تنقل الأشخاص بهوية مدققة وغير قابلة للتزوير والتلاعب في معطياتها.

وفي نفس السياق، يقوم المغرب في إطار التعاون الدولي بوضع جواز سفر بيومتري، والإطلاع على تجارب بعض الدول في هذا الميدان للاستفادة منها.

حضرات السيدات والسادة

مما لا شك فيه أنه ليس هناك إطلاقاً أي تناقض أو تعارض بين تحقيق الأمن وبين تطبيق الحكامة الرشيدة والديمقراطية، وتوسيع مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، بل هناك تكامل بينهما. فالاستقرار الأمني هو الأساس، والمحور الذي تركز عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة الرامية إلى خدمة المواطن وحمايته وصون كرامته.

والمملكة المغربية تسلك هذا النهج، من خلال مشروع مجتمعي حدائي متكامل أرسى دعائمه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مشروع يكرّس دولة الحق والقانون، ويبنى جسور الثقة والتعاون والمصداقية بين المواطن ومختلف الأجهزة الأمنية، علماً منا أن مواجهة الجريمة المنظمة هي مسؤولية جسيمة ملقاة على عاتق منظماتكم، ورسالة نبيلة تضطلعون بها.

وفي الختام، أتقدم بالشكر الجزيل للسادة رئيس منظمة الأنتربول وأمينها العام وأعضاء لجننتها التنفيذية، وأتوجه بوافر الامتنان إلى كل التقنيين والخبراء الذين ساهموا في التحضير والإعداد لعقد هذه الدورة، كما أرحب بالسادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة متمنياً لهم مقاما محمودا وإسهاما فعّالاً في هذه الدورة.

وقفنا الله جميعاً لما فيه الخير لشعبونا المتطلّعة إلى مجتمعات آمنة تصبو إلى الاستقرار والطمأنينة وضمان الظروف الملائمة للتنمية المستدامة وصون القيم الإنسانية، وكلّل أعمالكم بالتوفيق والسداد.

على بركة الله، أعلن افتتاح أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة لمنظمة الأنتربول.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
